



الرقم ٢٨٣٥٣ / ٢٣ / ١١ / ٢٠
التاريخ ٢- ذوالحجّة - ١٤٣٣
الموافق ١٨ - ١٠ - ٢٠١٢

معالي
سماحة
عطوفة

على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة بيان السند القانوني لكل معاملة هي ضمن صلاحياتي واختصاصي أو التي تتطلب العرض على مجلس الوزراء وإرفاق رأي المستشار القانوني المتعلق بهذا الأمر إن وجد ، وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها ، مع التنبيه إلى نص المادة (٤٧) من الدستور والتي تقضي بأن الوزير مسؤول عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته وعليه أن يعرض على رئيس الوزراء أية مسألة خارجة عن اختصاصه، وبخلاف ذلك سوف تعاد المعاملة إليكم لاستكمال هذا المتطلب.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

الدكتور عبد الله النسور

ر ١٠/١٥